

= وقد رد بعضهم قول الفراء بأن نون "من" لا تحذف إلا في ضرورة وأنشد ملكذب.
الثالث: أن أصلها "لما" بالتخفيف ثم شددت وإلى هذا ذهب أبو عثمان قال الزجاج: وهذا ليس بشئ لأننا لسنا نتقل ما كان على حرفين وأيضا فلغة العرب على العكس من ذلك يخفون ما كان مثقلا نحو "رب" في "رب" وقيل في توجيهه: إنما يكون في الحرف إذا كان آخرًا والميم هنا حشو لأن الألف بعدها إلا أن يقال: إنه أجرى الحرف المتوسط مجرى الحرف المتأخر كقوله: مثل الحريق وافق القصبًا يريد القصب فلما أشبع الفتحة تولد منها ألف وضعف الحرف وكذلك قوله: ببازل وجناء أو عيهلى شدد اللام مع كونها حشوا ببياء الإطلاق. وقد يفرق بأن الألف والياء في هذين البيتين في حكم المطرح لأنهما نشأ من حركة بخلاف ألف "لما" فإنها أصلية ثابتة وبالجملة فهو ضعيف جدا.

= **الرابع:** أن أصلها "لما" بالتثوين ثم بنى منه فعلى فإن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها للإلحاق صرفته وذلك كما قالوا في "تتري" بالتثوين وعدمه، وهو مأخوذ من قولك لمتته أى جمعته والتقدير: وإن كلا جميعا ليوفينهم ويكون جميعا فيه معنى التوكيد ككل ولا شك أن جميعا يفيد معنى زائدا على كل عند بعضهم قال و يدل على ذلك قراءة من قرأ "لما" بالتثوين.

الخامس: أن الأصل "لما" بالتثوين أيضا ثم أبدل التثوين ألفا وقفا، ثم أجرى الوصل مجرى الوقف. وقد منع من هذا الوجه أبو عبيد قال: لأن ذلك إنما يجوز في الشعر "يعنى إبدال التثوين ألفا وصلا إجراء له مجرى الوقف..."

السادس: أن "لما" زائدة كما تزداد إلا قال أبو الفتح وغيره، وهذا وجه لا اعتبار به، فإنه مبني على وجه ضعيف أيضا وهو أن "إلا" تأتي زائدة.

السابع: أن "إن" نافية بمنزلة "ما" و"لما" بمعنى إلا فهي كقوله "إن كل نفس لما عليها" أى ما كل نفس إلا عليها "وإن كل ذلك لما متاع" أى ما كل ذلك إلا متاع. واعترض على هذا الوجه بأن "إن" النافية لا تنصب الاسم بعدها وهذا اسم منصوب بعدها. وأجاب بعضهم عن ذلك بأن "كلا" منصوب بإضمار فعل فقدرة قوم منهم أبو عمرو بن الحاجب وإن أرى كلا وإن أعلم كلا ونحوه قال "ومن ههنا كانت أقل إشكالا من قراءة ابن عامر لقبولها هذا الوجه الذى هو غير مستبعد ذلك الاستبعاد وإن كان فى نصب الاسم الواقع بعد حرف النفى =

الثانى: قال المازنى: "إن" هي المخففة من الثقيلة ثقلت وهي نافية بمعنى "ما" كما خفت "إن" ومعناها المثقلة "ولما" بمعنى "إلا" وهذا قول ساقط جدا لا اعتبار به لأنه لم يعهد تثقيل إن النافية وأيضا فإلا بعدها منصوب والنافية لا تنصب.

الوجه الثالث: أن لما هنا هي الجازمة للمضارع حذف مجزومها لفهم المعنى قال الشيخ أبو عمرو ابن الحاجب فى أماليه "لما" هذه هي الجازمة فحذف فعلها للدلالة عليه، لما ثبت من جواز حذف فعلها فى قولهم خرجت ولما وسافرت ولما وهو شائع فصيح ويكون المعنى "وإن كلا لما يهملوا أو يتركوا لما تقدم من الدلالة عليه من تفصيل المجموعتين بقوله "فمنهم شقى وسعيد"... قال وما أعرف وجهاً أشبه من ذلك وإن كانت النفوس تستبعده من جهة أن مثله

= استبعاد.....وقدره بعضهم بعد "لما" من لفظ "ليوفينهم" والتقدير وإن كلا إلا ليوفين ليوفينهم وفى هذا التقدير بعد كبير أو امتناع؛ لأن ما بعد إلا لا يعمل فيما قبلها. واستدل أصحاب هذا الرأى أعنى مجئ "لما" بمعنى إلا بنص الخليل وسيبويه على ذلك ونصره الزجاج قال بعضهم وهي لغة هذيل يقولون سألتك بالله لما فعلت أى إلا فعلت. وقد أنكر الفراء وأبو عبيد ورود لما بمعنى إلا - وذكر كلاما طويلا- حاصله أن أبا عبيد أنكر ورود لما بمعنى إلا مطلقا والفراء جوز ذلك فى القسم خاصة لورود ذلك فى لغة هذيل وحكاية الخليل وسيبويه له.

الثامن: قال الزجاج: قال بعضهم قولاً ولا يجوز غيره إن "لما" فى معنى إلا مثل "إن كل نفس لما عليها حافظ" ثم أتبع ذلك بكلام طويل مشكل حاصله يرجع إلى أن معنى "إن زيدا لمنطلق" ما زيد إلا منطلق فأجريت المشددة كذلك فى هذا المعنى إذا كانت اللام فى خبرها، وعملها النصب فى اسمها باق بحاله مشددة ومخففة والمعنى نفى ب"إن" وإثبات باللام التى بمعنى إلا ولما بمعنى إلا قلت: وقد تقدم إنكار أبى على جواز إلا فى مثل هذا التركيب فكيف يجوز "لما" التى معناها.

لم يرد فى القرآن قال والتحقيق يأبى استبعاده قلت: وقد نص النحويون على أن "لما" يحذف مجزومها باطراد وقالوا لأنها لنفى قد فعل وقد يحذف بعدها الفعل كقوله:

أفد الترحلُ غير أن ركبنا * * لما تزلُّ برحالنا وكأن قد (١)

أى وكأن قد زالت فكذلك منفيه وممن نص عليه الزمخشري على حذف مجزومها.

وأنشد يعقوب على ذلك فى كتاب "معانى الشعر" له قول الشاعر:

فجئتُ قُبورهمُ بدأً ولما * * فناديتُ القبورَ فلم يُجبَنَه (٢)

قال: وقوله بدءاً أى سيديا وبدء القوم سيدهم... وقوله "ولما" أى: ولما أكن سيديا إلا حين ماتوا فإنى سدت بعدهم... قال ونظير السكوت على "لما" دون فعلها السكوت على "قد" دون فعلها فى قول النابغة أفد الترحل البيت قلت: وهذا الوجه لا خصوصية له بهذه القراءة بل يجئ فى قراءة من شدد لما سواء شدد "إن" أو خففها... فهذا ما تلخص لى من توجيهات هذه القراءات الأربع وقد طعن بعض الناس فى بعضها بما لا تحقق له، فلا ينبغى أن يلتفت إلى كلامه. (٣)

وخلاصة ما سبق: أن قراءة "وإن كلا لما ليوفينهم" بتشديد "إن" ولما" وجهت بتوجيهات كثيرة اعترض على بعضها كما سبق بيانه وسلم البعض الآخر من الاعتراض كتوجيه ابن الحاجب فلتحمل هذه القراءة عليه ولا أدل على صحتها من تواترها ونقلها عن الثقات كابن عامر وحمزة وحفص عن

(١) ديوان النابغة الذبياني ص ٤١ ط مطبعة الهلال الفجالة مصر سنة ١٩١١م.

(٢) خزانة الأدب ج ١٠ ص ١١٧ ومغنى اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ج ٣ ص ٤٨٣، تحقيق د/عبد اللطيف محمد الخطيب ط السلسلة التراثية الكويت سنة ٢٠٠٠م.

(٣) الدر المصون ج ٦ ص ٤٠٩ إلى ص ٤١٤ بتصرف.

عاصم وهؤلاء من المرتبة السننية التي ينتفى معها الخطأ فالقراءة سالمة من الطعن والنقد سندا ودرآية: .

القراءة الخامسة والعشرون:

قال تعالى: ﴿ وَرَوَدَتْهُ أَتَىٰ هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ، وَعَلَقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ۚ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ ﴾ (يوسف: ٢٣)

قرأ نافع وابن عامر في رواية: ابن ذكوان {هَيْتَ} بكسر الهاء وفتح التاء، وقرأ ابن كثير {هَيْتَ لَكَ} مثل حيث، وقرأ هشام بن عمار عن أبي عامر {هَيْتَ لَكَ} بكسر الهاء وهمز الياء وفتح التاء في رواية: الحلواني عنه وهي المشهورة وروى مثلها عن الداجوى بضم التاء مثل جئت من تهيات لك قال الدانى وهذا هو الصواب، والباقون بفتح الهاء وإسكان الياء وفتح التاء.^(١)

فقراءة ابن عامر في رواية: هشام "هنت" وردت بفتح التاء وضمها وكلا الوجهين لم يسلم من الطعن وبيان ذلك كالآتى:

الرواية: الأولى: رواية: هشام عن ابن عامر "هنت" بالهمز وفتح التاء طعن فيها أبو على الفارسي والدانى ومكى وغيرهم وإليك تفصيل ذلك:

قال أبو على: وأما ما رواه الحلواني عن هشام "هنت" مهموزا بفتح التاء وكسر الهاء، فهو أن يشبه أن يكون وهما من الراوي لأن الخطاب يكون من المرأة ليوسف، وهو لم يتهياً لها يبين ذلك أن فى السورة مواضع تدل على

(١) انظر إتحاف فضلاء البشر ج٢ ص٤٣ او معجم القراءات ج٤ ص٢٢٢ وما بعدها.

إقامة الحجة على مدعى تلحين القراء السبعة

خلاف ذلك من قوله "وراودته التي هو في بيتها عن نفسه" وقوله "امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه" وقوله "أنا راودته عن نفسه"^(١)

ونسب الداني قارئها إلى الوهم فقال: إنه وهم لكونه فعلا من التهيؤ فلا بد من ضم تائه حينئذ وقد تبع الفارسي في الحجة.^(٢)

وادعى مكى بن أبي طالب عدم قراءة أحد بهذه القراءة ومجافاتها للمعنى فقال: يجب أن يكون اللفظ "هئت لي" ولم يقرأ بذلك أحد وأيضا فإن المعنى على خلافه لأنه لم يزل يفر منها ويتباعد عنها وهي تراوده وتطلبه وتقد قميصه فكيف يخبر أنه تهيأ لها؟^(٣)

وزعم أبو البقاء فساد هذه القراءة من وجهين: والسادسة بكسر الهاء وسكون الهمزة وفتح التاء، والأشبه أن تكون الهمزة بدلا من الياء، أو تكون لغة في الكلمة التي هي اسم للفعل، وليست فعلا لأن ذلك يوجب أن يكون الخطاب ليوسف (عليه السلام)، وهو فاسد لوجهين: أحدهما أنه لم يتهيأ لها، وإنما تهيأت له. والثاني: أنه قال لك ولو أراد الخطاب لكان هئت لي^(٤)

نفية ما تقدم من طعون:

قال صاحب الدر المصون معقبا على قول العكبري السابق: وقوله "إن الهمزة بدل من الياء" هذا عكس لغة العرب إذ قد عهدناهم يبدلون الهمزة الساكنة ياء إذا انكسر ما قبلها نحو: بئر وذيب ولا يقلبون الياء المكسورة ما

(١) الحجة لأبي على ج٤ ص٤٢٠.

(٢) معجم القراءات ج٤ ص٢٢٣.

(٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها لمكى بن أبي طالب ص١٢٠ ط دار الحديث.

(٤) إملاء ما من به الرحمن ج٢ ص٥١.

قبلها همزة نحو ميل وديك وأيضا فإن غيره جعل الياء الصريحة مع كسر الهاء كقراءة نافع وابن ذكوان "هيت" (١)

و لصاحب النشر توجيه لمعنى هذه القراءة يستقيم مع السياق ولا يأباه فقال: وهى صحيحة ومعناها تهيأ إلى أمرك لأنها لم تتيسر لها الخلوة قبل ذلك أو حسنت هياتك أى أقول لك، وهى صحيحة مروية عن هشام (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) من طرق. (٢)

ونقل الإمام الألويسي هذا التوجيه عن ابن الجزري فقال: وحكى الحلواني عن هشام أنه قرأ كذلك إلا أنه همز، وتعقب ذلك الداني تبعاً لأبي علي الفارسي في الحجة، وقد تبعه أيضاً جماعة بأن فتح التاء فيما ذكر وهم من الراوي لأن الفعل حينئذ من التهيؤ، ويوسف (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) لم يتهيأ لها بدليل {وَرَوَدَتْهُ} الخ فلا بد من ضم التاء، ورد ذلك صاحب النشر بأن المعنى على ذلك تهيأ لي أمرك لأنها لم يتيسر لها الخلوة به قبل. أو حسنت هيتك، و {لَكَ} على المعنيين للبيان، والرواية: عن هشام صحيحة جاءت من عدة طرق. (٣)

مما سبق يتضح لنا أن رواية: هشام عن ابن عامر "هئت" بالهمز وفتح التاء صحيحة سندا ومعنى، فهشام بن عمار إمام أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم كان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية: والدراية: فهو من المكانة العليا والرتبة السنوية بحيث لا يتطرق إليه الخطأ أو النسيان بحال، وتوجيه الرواية: من حيث المعنى تهيأ إلى أمرك لأنها لم تتيسر لها الخلوة قبل ذلك أو حسنت هياتك أى أقول لك وهذا المعنى مستقيم مع سياق الكلام.

(١) الدر المصون ج٦ ص٤٦٥.

(٢) انظر إتحاف فضلاء البشر ج٢ ص١٤٣.

(٣) روح المعاني ج ١٢ ص ٢١٢.

إقامة الحجة على مدعى تلحين القراء السبعة

الرواية: الثانية: "هئت" بضم التاء أنكر هذه القراءة أبو عمرو والكسائي قال أبو عبيدة:

سئل أبو عمرو عن قراءة من قرأ بكسر الهاء وضم التاء مهموزا، فقال أبو عمرو: باطل جعلها من تهيات اذهب فاستعرض العرب حتى تنتهي إلى اليمن هل تعرف أحدا يقول هذا؟ وقال الكسائي لم تحك "هئت" عن العرب.

قال عكرمة: "هئت لك" أى تهيات لك وتزينت وتحسنت وهى قراءة غير مرضية لأنها لم تسمع فى العربية^(١)

تفنيد ما تقدم: قال ابن جنى (رحمته الله) وأما هئت بالهمز وضم التاء ففعل يقال فيه هئت أهىء هيئة كجئت أجيء جبهة أى تهيات وقالوا أيضا هئت أهاء كخفت أخاف هذا بمعنى خذ.^(٢)

وقال النحاس: وهى جيدة عند البصريين لأنه يقال: هاء الرجل يهأه ويهئ هيئة فهأه يهئ مثل جاء وهئت مثل جئت^(٣) فهذه الرواية: لها وجه فى العربية ومرضية عند البصريين فهى صحيحة سندا ومتنا.

القراءة السادسة والعشرون:

قال تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ وَظَنُوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مِنْ نَشَأٍ ۖ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (يوسف: ١١٠)

(١) معجم القراءات ج٤ ص٢٢٣.

(٢) المحتسب فى تبيين وجوه شواذ القراءات ج ١ ص ٣٣٧ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(٣) معانى القرآن للنحاس ج٣ ص٤١٠ ط جامعة أمالقرى الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩ هـ.

قرأ ابن عباس وابن مسعود وأبو عبد الرحمن السلمي وأبو جعفر بن القعقاع والحسن وقتادة وأبو رجاء العطاردي وعاصم وحمزة والكسائي ويحيى بن وثاب والأعمش وخلف "كذبوا" بالتخفيف. وقد روى الإمام البخاري بسنده عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) إنكار هذه القراءة.

عن عُرْوَةَ بِنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ (رضي الله عنها)

قَالَتْ لَهُ وَهُوَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: {حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ}

قَالَ: قُلْتُ أَكُذِّبُوا أَمْ كُذِّبُوا قَالَتْ عَائِشَةُ كُذِّبُوا قُلْتُ فَقَدْ اسْتَيْسَسُوا أَنْ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ قَالَتْ أَجَلَ لِعَمْرِي لَقَدْ اسْتَيْسَسُوا بِذَلِكَ فَقُلْتُ لَهَا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا قَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ لَمْ تَكُنِ الرُّسُلُ تَظُنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا قُلْتُ فَمَا هَذِهِ الْآيَةُ: قَالَتْ هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْبَلَاءُ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمْ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْسَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَظَنَّتِ الرُّسُلُ أَنْ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ فَقُلْتُ لَعَلَّهَا

كُذِّبُوا مُخَفَّفَةً قَالَتْ مَعَاذَ اللَّهِ نَحْوَهُ. (١)

وقد أجاب الحافظ ابن حجر (رحمته الله) على هذا فقال: وهذا ظاهر في أنها

أُنْكَرَتْ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الضَّمِيرَ لِلرُّسُلِ، وَلَيْسَ الضَّمِيرُ لِلرُّسُلِ عَلَى مَا بَيَّنَّتهُ وَلَا لِإِنْكَارِ الْقِرَاءَةِ بِذَلِكَ مَعْنَى بَعْدَ ثُبُوتِهَا. وَلَعَلَّهَا لَمْ يَبْلُغْهَا مِمَّنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِ فِي ذَلِكَ. وَقَدْ قَرَأَهَا بِالتَّخْفِيفِ أُمَّةُ الْكُوفَةِ مِنَ الْقُرَاءِ عَاصِمٍ وَيَحْيَى بِنِ وَثَابٍ وَالْأَعْمَشِ وَحَمْزَةَ وَالْكَسَائِيَّ، وَوَأَفْقَهُمْ مِنَ الْحِجَازِيِّينَ أَبُو جَعْفَرِ بِنِ

(١) صحيح البخاري كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى "لقد كان في يوسف وإخوته

آيات للسانين ج ٣ ص ١٢٣٩ ط دار ابن كثير اليمامة.

الْفَعْقَاعِ، وَهِيَ قِرَاءَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ وَالْحَسَنِ
الْبَصْرِيِّ وَمُحَمَّدَ بْنَ كَعْبِ الْفَرَزْدَقِيِّ فِي آخِرِينَ.

وَقَالَ الْكِرْمَانِيُّ: لَمْ تُتَكَرَّ عَائِشَةُ الْقِرَاءَةُ، وَإِنَّمَا أَنْكَرَتْ تَأْوِيلَ ابْنِ عَبَّاسٍ. كَذَا
قَالَ، وَهُوَ خَلْفُ الظَّاهِرِ، وَظَاهِرُ السِّيَاقِ أَنَّ عُرْوَةَ كَانَتْ يُوَافِقُ ابْنَ عَبَّاسٍ فِي
ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ عَائِشَةَ، ثُمَّ لَا يَدْرِي رَجَعَ إِلَيْهَا أَمْ لَا.

قال القرطبي: وفي رواية: عن ابن عباس، ظن الرسل أن الله أخلف ما

وعدهم.

وقيل: لم تصح هذه الرواية: لأنه لا يظن بالرسل هذا الظن، ومن ظن هذا

الظن لا يستحق النصر، فكيف قال: (جاءهم نصرنا)؟! (١)

ووجه الشهاب الخفاجي هذه القراءة بوجوه فقال: فعلى التخفيف اضطرب

الناس فيها فمنهم من أنكرها وهو مروى عن عائشة (رضي الله عنها) قالوا: والظاهر أنه
غير صحيح (٢) فإنها قراءة متواترة، وقد وجهت بوجوه منها: أن الضمير في
"ظنوا" عائد على المرسل إليهم لعلمهم مما قبله؛ ولأن ذكر الرسل يستلزم ذكر
المرسل إليهم، وضمير "أنهم" و"كذبوا" للرسل أي ظن المرسل إليهم أن الرسل قد
كذبوا أي كذبوا فيما أرسلوا إليه بالوحي في نصرهم عليهم. (٣)

واحتج لهذه القراءة ابن خالويه فقال: "والحجة لمن خفف أنه جعل الظن

للكفرة بمعنى الشك وتقديره وظن الكفرة: أن الرسل قد كذبوا فيما وعدوا به من

النصر. (٤)

(١) فتح الباري ج ٨ ص ط دار المعرفة تحقيق محب الدين الخطيب.

(٢) الرواية عن أم المؤمنين عائشة صحيحة أخرجها البخاري

(٣) حاشية الشهاب ج ٥ ص ٣٨٦

(٤) الحجّة في القراءات لابن خالويه ص ١١٣

فإنكار أم المؤمنين لهذه القراءة لعلها لم تبلغها، وتوجيه المعنى عليها أي ظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا أي كذبوا فيما أرسلوا إليه بالوحى فى نصرهم عليهم وبهذا يستقيم المعنى ولا وجه للإنكار.

القراءة السابعة والعشرون:

قال تعالى: ﴿ وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعَدَ الْحَقُّ
وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا
تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنْتَ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي
كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٢﴾ ﴾
(ابراهيم: ٢٢)

قرأ يحيى بن وثاب، والأعمش، وحمزة: بمصرخي بكسر الياء، وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة وإليك تفصيل أقوالهم فى ذلك:
نسب الفراء الوهم إلى قارئها فقال: "لعلها من وهم القراء، فإنه قل من سلم منهم من الوهم، ولعله ظن أن الباء فى بمصرخي خافضة لفظ كله، والياء للمتكلم خارجة من ذلك". (١)

وقال أبو عبيد: نراهم غلطوا، ظنوا أن الياء تكسر لما بعدها.
وإدعى الأخفش لحنها فقال: وبلغنا أن الأعمش قال "بمصرخي" فكسره
وهذه لحن لما نسمع بها من أحد من العرب، ولا من أهل النحو. (٢)

(١) معانى القرآن للفراء ج ٢ ص ٧٥ ط الهيئة العامة للكتاب.

(٢) معانى القرآن للأخفش ص ٢٣٢ ط دار الكتب العلمية الطبعة الأولى سنة ٢٠٠٢م.

ووصفها الزجاج بما لا يليق فقال: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة، ولا وجه لها إلا وجه ضعيف. (١)

وإدعى النحاس شذوذها فقال: صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. (٢)

وضعها الزمخشري بقوله: وقرىء: «بمصرخي» بكسر الياء وهي ضعيفة، واستشهدوا لها ببيت مجهول:

قَالَ لَهَا هَلْ لَكَ يَاتَا فِيَّ * * قَالَتْ لَهُ مَا أَنْتَ بِالْمَرَضِيِّ (٣)

وكأنه قدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها ياء ساكنة، فحرّكها بالكسر لما عليه أصل النقاء الساكنين، ولكنه غير صحيح، لأنَّ ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة، حيث قبلها ألف في نحو عصاي، فما بالها وقبلها ياء؟ فإن قلت: جرت الياء الأولى مجرى الحرف الصحيح لأجل الإدغام، فكأنها ياء وقعت ساكنة بعد حرف صحيح ساكن، فحرّكت بالكسر على الأصل. قلت: هذا قياس حسن، ولكن الاستعمال المستفيض الذي هو بمنزلة الخبر المتواتر تتضاءل إليه القياسات. (٤)

نفيد ما نقد من طعون:

لم تسلّم الطعون السابقة من القول بما يدفعها ويدحضها فتعقبها كثير من أئمة اللغة وإليك تفصيل ذلك:

(١) معانى القرآن للزجاج ج٣ ص١٥٩.

(٢) إعراب القرآن للنحاس ج٢ ص٥٤ ط دار الحديث.

(٣) خزنة الأدب ج٤ ص٤٣٣.

(٤) الكشف ج٣ ص٣٧٥ و٣٧٦.

حكى أبو على الفارسي أقوال أئمة اللغة في بيان صحة هذه القراءة فقال:
قال الفراء في كتابه التصريف قرأ به الأعمش ويحيى بن وثاب قال: وزعم
القاسم بن معن أنه صواب وكان ثقة بصيرا. ونص قطرب على أنها لغة في
بني يربوع.^(١)

وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال:
هي جائزة. وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال:
هي بالخفض حسنة. وعنه أيضاً أنه قال: هي جائزة.^(٢)

واحتج القشيري لهذه القراءة بثبوت التواتر في روايتها عن النبي ﷺ
وكفى به حجة فقال: والذي يغني عن هذا أن ما يثبت بالتواتر عن النبي ﷺ
فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو ردي، بل هو في القرآن فصيح، وفيه
ما هو أفصح منه، فلعل هؤلاء أرادوا أن غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح.^(٣)
وعقب أبو حيان الأندلسي على قول الزمخشري السابق - بعد أن ذكر ما
تقدم من طعون - : أما قوله: واستشهدوا لها ببيت مجهول، قد ذكر غيره أنه
للأغلب العجلى، وهي لغة باقية في أفواه كثير من الناس إلى اليوم، يقول القائل:
ما فيّ أفعل كذا بكسر الياء. وأما التقدير الذي قال: فهو توجيه الفراء، ذكره
عنه الزجاج. وأما قوله، في غضون كلامه حيث قبلها ألف، فلا أعلم حيث
يضاف إلى الجملة المصدرة بالظرف نحو: قعد زيد حيث أمام عمر وبكر،
فيحتاج هذا التركيب إلى سماع. وأما قوله: لأن ياء الإضافة إلى آخره، قد روى
سكون الياء بعد الألف.

(١) الحجة لأبي على ج ٥ ص ٢٩.

(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٠٨.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ٣٥٧.

وقرأ بذلك القراء نحو: محياي، وما ذهب إليه من ذكرنا من النحاة لا ينبغي أن يلتفت إليه. واقتفى آثارهم فيها الخلف، فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ، أو قبيحة، أو رديئة، وقد نقل جماعة من أهل اللغة أنها لغة، لكنه قلّ استعمالها. ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع. وقال القاسم بن معن وهو من رؤساء النحويين الكوفيين: هي صواب، وسأل حسين الجعفي أبا عمرو بن العلاء وذكر تلحين أهل النحو فقال: هي جائزة. وقال أيضاً: لا تبالي إلى أسفل حركتها، أو إلى فوق. وعنه أنه قال: هي بالخفض حسنة. وعنه أيضاً أنه قال: هي جائزة. وليست عند الإعراب بذلك، ولا التفتات إلى إنكار أبي حاتم على أبي عمرو تحسينها، فأبو عمرو إمام لغة، وإمام نحو، وإمام قراءة، وعربي صريح، وقد أجازها وحسنها، وقد رروا بيت النابغة:

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة * لوالده ليست بذات عقارب^(١)

بخفض الياء من عليّ.^(٢)

وفند الإمام الألويسي مزاعم الطاعنين في هذه القراءة من جهتي النقل والعربية فقال:

وقد قلد هؤلاء الطاعين جماعة، وقد وهموا طعنًا وتقليدًا فإن القراءة متواترة عن السلف والخلف فلا يجوز أن يقال فيها: إنها خطأ أو قبيحة أو رديئة، وقد نقل جماعة من العلماء أنها لغة لكنه قلّ استعمالها.

ونص قطرب على أنها لغة في بني يربوع فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويصلونها بها كعليه ولديه، وقد يكتفون بالكسرة وذلك لغة

(١) ديوان النابغة الذبياني ص ١٠.

(٢) البحر المحيط ج ٥ ص ٤٠٨ و ص ٤٠٩.

أهل الموصل وكثير من الناس اليوم، وقد حسنها أبو عمرو وهو إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي صحيح، ورووا بيت النابغة:

عليّ لعمرو نعمة بعد نعمة * * لوالده ليست بذات عقارب

بكسر ياء على فيه، وأنشدوا لذلك أيضاً البيت السابق وهو للأغلب العجلي، وجهل الزمخشري به كالزجاج لا يلتفت إليه، وقوله: إن ياء الإضافة لا تكون إلا مفتوحة إلى آخره مردود بأنه روى سكون الياء بعد الألف، وقرأ به القراء في {محيي} (الأنعام: ١٦٢) وما ذكره أيضاً قياس مع الفارق فإنه لا يلزم من كسرها مع الياء المجانسة للكسرة لكسرها مع الألف الغير المجانسة لها ولذا فتحت بعدها للمجانسة وكون الأصل في هذه الياء الفتح في كل موضع غير مسلم كيف وهي من المبنيات والأصل في المبنى أن يبني على السكون. ومن الناس من وجه القراءة بأنها على لغة من يزيد ياء على ياء الإضافة إجراء لها مجرى هاء الضمير وكافة، فإن الهاء قد توصل بالواو إذا كانت مضمومة كهذا لهو وضربهو، وبالياء إذا كانت مكسورة نحو بهي، والكاف قد تلحقها الزيادة فيقال أعطيتكاه وأعطيتكيه إلا أنه حذف الياء هنا اكتفاءً بالكسرة، وقال البصير: كسر الياء ليكون طبقاً لكسر الهمزة في قوله: {بِمُصْرِحِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ} لأنه أراد الوصل دون الوقف والابتداء بذلك والكسر أدل على الوصل من الفتح وفيه نظر، وبالجملة لا ريب في صحة تلك القراءة وهي لغة فصيحة، وقد روي أنه تكلم بها رسول الله (ﷺ) في حديث بدء الوحي وشرح حاله عليه الصلاة والسلام لورقة بن نوفل رضي الله تعالى عنه فإنكارها محض جهالة. (١)

وقال الشهاب الخفاجي معقبا على قول الزمخشري وموافقة البيضاوي له:

(١) روح المعاني ج ١٣ ص ٢١٠.

"وقد طعن في هذه القراءة الزجاج (رحمته الله) واستضعفها تبعاً للقراء وتبعه الزمخشري والمصنف -أي البيضاوي (رحمته الله) والإمام، وهو وهم منهم فإنها قراءة متواترة عن السلف والخلف فلا يجوز أن يقال إنها خطأ أو قبيحة وقد وجهت بأنها لغة بني يربوع كما نقله قطرب وأبو عمرو ونحاة الكوفة، فإنهم يكسرون ياء المتكلم إذا كان قبلها ياء أخرى ويوصلونها بياء كعلى ولدى وقد يكتفون بالكسرة" (١)

توجيه هذه القراءة:

وجه مكّي بن أبي طالب هذه القراءة فقال: الأصل في مصرخي "ثلاث ياءات الأولى ياء الجمع والثانية ياء الإضافة والثالثة ياء زيدت للمد كما زيدت في "بهى" لأن ياء المتكلم كهاء الغائب وقد كان القياس استعمال الياء صلة لياء المتكلم كما فعلوا بهاء الغائب لكن رفضوا ذلك لتثقل الكسرة على الياء" (٢)

وقال ابن الأنباري: عدل هنا إلى الكسر وهو الأصل ليكون مطابقاً لكسرة الهمزة "إني كفرت بما أشركتمون" لأنه أراد الوصل دون الوقف فلما أراد هذا المعنى كان كسر الياء أدل على هذا من فتحها.

ولأبى البقاء توجيهان ذكرهما بعد تضعيفه لقراءة الكسر هذه فقال: وفيها وجهان: أحدهما أنه كسر على الأصل. والثاني: أنه أراد مصرخي وهي لغة يقول أربابها فتى ورميته، فتنبع الكسرة الياء إشباعاً، إلا أنه في الآية: حذف الياء الأخيرة اكتفاء بالكسرة قبلها. (٣)

(١) حاشية الشهاب ج ٥ ص ٤٦٠ ط دار الكتب العلمية.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات ج ٢ ص ١٣٧ بتصرف ط دار الحديث.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ٦٨.

بعد العرض والمناقشة ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن قراءة حمزة "بمصرخى" بكسر الياء سالمة من القدح والطنع وأنها لغتيني يربوع ونص على ذلك إمام نحاة البصرة وقارئها أبو عمرو وقطرب والقاسم ابن معن ونحاة الكوفة واستشهدوا على ذلك من أشعار العرب وقد روى - كما ذكر الألويسي - أنه استعملها أفصح من نطق بالضاد فهل بعد ذلك قول فالقراءة ثابتة سنداً وممتناً ولا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة الثامنة والعشرون:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْلُوبُوا أَوْلَادَكُمْ خَشِيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَوْلَهُمْ

كَانَ خِطَاءً كَبِيراً ﴿٣١﴾ (الإسراء: ٣١)

قرأ ابن كثير "خطاء" بكسر الخاء وفتح الطاء والمد وقد طعن أبو حاتم وتبعه النحاس في هذه القراءة

قال النحاس: لا أعرف لهذه القراءة وجهاً ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً. قال صاحب الدر المصون معلقاً على هذا القول قد عرفه غيرهما والله الحمد. (١) وقال الشهاب "فلا عبرة بقول أبي حاتم إن هذه القراءة غلط" وهو مصدر تخاطأ وهو وإن لم يسمع لكنه سمع تخاطؤ" (٢) وقال شيخ زادة "ومجئ تخاطؤ يدل على وجود خطأ لأن تفاعل مطاوع فاعل كباعده فتباعده وناولته فتناول" (٣)

(١) الدر المصون ج٧ ص٣٤٧.

(٢) حاشية الشهاب ج٦ ص٤٧.

(٣) حاشية زادة ج٥ ص٣٧٩.

تخريج أبي على الفارسي لهذه القراءة: وقد احتج الفارسي لهذه القراءة فقال:

هي مصدر من خاطأ يخاطيء وإن كنا لم نجد خاطأ ولكن وجدنا تخاطأ وهو مطاوع خاطأ، فدلنا عليه فمنة قول الشاعر:

تخاطأت النبل أخشاه * * وأخر يومي فلم يعجل^(١)

وقول الآخر في كمأة

تخاطأه القناس حتى وجدته * * وخرطومه في منقع الماء راسب^(٢)

فالقراءة ثبت لها وجهها في العربية وعدم معرفة أبي حاتم والنحاس وجهها ليس دليلاً على عدم المعرفة مطلقاً فمتى كان الجهل طريقاً من طرق العلم ومن عرف حجة على من لم يعرف فالقراءة ثابتة سنداً ومتناً ولا سبيل إلى الطعن إليها بحال.

القراءة التاسعة والمشرون:

قال تعالى: ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾

(الكهف: ٢٥)

قرأ حمزة والكسائي "ثلاث مائة سنين" بغير تنوين في "مئة" مضافاً إلى سنين جمع وقع موقع المفرد، و"مئة" مفرد وقع موقع الجمع لأن ميم الثلاثة إلى العشرة مجرور كثلاثة أيام وقياسه ثلاث مئات أو مئتين، وقياسه هنا ثلاث

(١) أمثال العرب للمفضل بن محمد الضبي ج ١ ص ٦٨ تحقيق إحسان عباس ط دار الرائد العربي الطبعة الأولى سنة ١٩٨١م.

(٢) الحجّة لأبي على ج ٥ ص ٩٧ والبحر المحيط ج ٦ ص ٢٩ والجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ٢٥٣.

مئة سنة إلا أنه جمع تنبيها على الأصل إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع (١) ولحن هذه القراءة المبرد وأبو حاتم وضعفها أبو البقاء وإليك تفصيل ذلك.

زعم المبرد خطأ هذه القراءة وعدم جواز الكلام بها إلا في ضرورة الشعر فقال: "وقد قرأ بعض القراء بالإضافة فقال: ثلاث مائة سنين" وهذا خطأ في الكلام غير جائز وإنما يجوز مثله في الشعر للضرورة وجوازه في الشعر أنا نحمله على المعنى لأنه في معنى الجماعة" (٢)

وقال أبو البقاء: وأجاز قوم أن تكون بدلا من مائة، لأن مائة في معنى مئات ويقرأ بالإضافة وهو ضعيف في الاستعمال، لأن مائة تضاف إلى المفرد، ولكنه حمله على الأصل، إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع، ويقوى ذلك أن علامة الجمع هنا جبر لما دخل السنة من الحذف، فكأنها تنمة الواحد (٣)

نفيد ما نقدح من طعون:

"احتج مكى لهذه القراءة فقال: وحجة من أضاف أنه أجرى الإضافة إلى الجمع كالإضافة إلى الواحد في قولك ثلاث مائة درهم وثلاث مائة سنة. وحسن ذلك لأن الواحد في هذا الباب إذا أضيف إليه بمعنى الجمع فحملا الكلام على المعنى وهو الأصل لكنه يبعد لقلة استعماله فهو أصل قد رفض وقد منعه المبرد ووجهه ما ذكرنا.. والتنوين هو الاختيار لأنه المستعمل المشهور ولأن الأكثر عليه." (٤)

(١) معجم القراءات ج ٥ ص ١٨٧ بتصرف يسير في العبارة.

(٢) المقتضب ج ٢ ص ١٦٩.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٠١.

(٤) الكشف عن وجوه القراءات ج ٢ ص ١٦٦.

إقامة الحجّة على مدعى تلحين القراء السبعة

واستدل على صحة القراءة أبو علي الفارسي فقال: وما يدل على صحة قول من قال ثلاث مائة سنين " -بالإضافة - أن هذا الضرب من العدد الذي يضاف في اللغة المشهورة إلى الآحاد نحو ثلاث مائة رجل وأربع مائة ثوب قد جاء مضافاً إلى الجمع في قول الشاعر:

وما زودوني غير سحق عباءة * * وخمس ميء منها قسيّ وزائف^(١)
وذلك أن ميء لا تخلو من أن تكون في الأصل مئى كأنه فعلة جمع على فعل مثل سدرة وسدر.^(٢)

ولم يجز أبو حيان تلحين أبي حاتم هذه القراءة فقال: "وأنى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك. وقال أبو علي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد، وقد تضاف إلى الجمع.^(٣)

وقال القرطبي: وقرأ حمزة والكسائي بإضافة مائة إلى سنين، وترك التنوين، كأنهم جعلوا سنين بمنزلة سنة إذ المعنى بهما واحد. قال أبو علي: هذه الأعداد التي تضاف في المشهور إلى الآحاد نحو ثلاثمائة رجل وثوب قد تضاف إلى الجموع.^(٤)

فالقراءة لها وجه في العربية فهذه الأعداد كما تضاف إلى المفرد تضاف إلى الجمع وقد ورد ذلك في أشعار العرب فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

(١) إصلاح المنطق لابن السكيت ص ٣٠٠ ط دار المعارف القاهرة الطبعة الرابعة تحقيق أحمد شاكر.

(٢) الحجّة لأبي علي ج ٥ ص ١٣٧.

(٣) البحر المحيط ج ٦ ص ١١٧.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٠ ص ٣٨٧.

القراءة الثالثون:

قال تعالى: ﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ (٤٤) (الكهف: ٤٤)

قرأ حمزة والكسائي "الولاية" بكسر الواو ومعناه السلطان والملك وأنكر هذا أبو عمرو والأصمعي وذهبا إلى أنه لحن لأن فعالة إنما يجيء فيما كان صنعة أو معنى متقلدا وليس هنالك تولى أمور.

قال الحافظ ابن حجر (رحمته الله): وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ بِفَتْحِ الْوَاوِ، وَاللُّأَخَوَانِ بِكَسْرِهَا، وَأَنْكَرَهُ أَبُو عَمْرٍو وَالْأَصْمَعِيُّ لِأَنَّ الَّذِي بِالْكَسْرِ الْإِمَارَةُ وَلَا مَعْنَى لَهُ هُنَا. وَقَالَ غَيْرُهُمَا: الْكُسْرُ لُغَةٌ بِمَعْنَى الْفَتْحِ كَالدَّلَالَةِ بِفَتْحِ دَالِهَا وَكُسْرُهَا بِمَعْنَى (١).

قالوا والكسر والفتح لغتان معناهما واحد مثل الرضاعة والرضاعة - بكسر الراء وفتحها- (٢)

وأجاز أبو علي الفارسي قراءة الكسر لورود اللغة به فقال: وحكى عن أبي عمرو والأصمعي أن "الولاية: " هنا لحن والكسر يجيء في "فعالة" - بكسر الفاء- فيما كان صنعة ومعنى متقلدا كالكتابة والإمارة والخلافة وما أشبه ذلك وليس ههنا معنى تولى أمر إنما هو الولاية: في الدين.. وحكى ابن سلام عن يونس في قوله هنالك الولاية: لله الحق قال يونس: ما كان لله (يَكْفُلُ) فهو ولاية: - مفتوح - من الولاية: في الدين وما كان من ولاية: الأمور فبالكسر "ولاية": وقال بعض أهل اللغة الولاية: - بالفتح- النصر يقال هم أهل ولاية: عليك أى متناصرون عليك، والولاية: - بالكسر- ولاية: السلطان قال: وقد يجوز الفتح في هذه والكسر في تلك كما قالوا: الوكالة والوكالة والوصاية: والوصاية: -

(١) فتح الباري ج٨ ص٤٠٨ ط دار المعرفة.

(٢) معجم القراءات ج ٥ ص ٢٢٤.

إقامة الحجة على مدعى تلحين القراء السبعة

بالفتح والكسر فيهما - فعلى ما ذكر هذا الذكر يجوز الكسر فى الولاية: فى هذا الموضوع. (١)

واحتج ابن خالويه لهذه القراءة فقال: والحجة لمن كسر أنه جعله مصدرا من قولك وال بين الولاية: أو من قولك واليته موالة وولاية: ،وقيل : هما لغتان كقولك الوكالة الوكالة - بالكسر والفتح- (٢)

فقراءة الأخوان الولاية: بكسر الواو لغة - كما حكاه أبو على وغيره - وهى بمعنى قراءة الفتح من التولى فى الدين وقد وردت كلمات مثلها كالوكالة والرضاعة والوصاية: فالقراءة ثابتة سندا ومتنا فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة الحادية والثلاثون:

قال تعالى: ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ (٩٧) (الكهف: ٩٧)

قرأ حمزة وحده "فما استطاعوا" بتشديد الطاء وهذه القراءة طعن فيها كثير من النحاة وعلى رأسهم الخليل وسيبويه والزجاج وابن مجاهد وأبو على الفارسي وأبو البقاء والنحاس ومكى وغيرهم. وإليك تفصيل ذلك: ذهب ابن مجاهد إلى عدم جوازها فقال: كلهم قرأ فم استطاعوا بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ فم استطاعوا مشددة الطاء يريد فم استطاعوا ثم يدغم التاء فى الطاء وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهى ساكنة والتاء المدغمة وهى ساكنة. (٣)

(١) الحجة لأبى على ج ص ١٤٩ و ص ١٥٠.

(٢) الحجة لابن خالويه ص ٢٢٤.

(٣) السبعة لابن مجاهد ص ٤٠١.

ونسب الزجاج اللحن لقارئها فقال: فأما من قرأ "اسطاعوا" بإدغام السين في الطاء كذا وصوابه التاء في الطاء فلاحن مخطئ وزعم ذلك النحويون: الخليل ويونس وسيبويه وجميع من قال بقولهم وحجتهم في ذلك أن السين ساكنة فإذا أدغمت التاء صارت طاء ولا يجمع بين ساكنين.(^١)
واستبعدها أبو البقاء فقال: قوله تعالى: (فما اسطاعوا) يقرأ بتخفيف الطاء.

أي استطاعوا، وحذف التاء تخفيفا: ويقرأ بتشديدها وهو بعيد لما فيه من الجمع بين الساكنين.(^٢)

وزعم أبو جعفر النحاس عدم القدرة على النطق بها فقال: حكى أبو عبيد أن حمزة كان يدغم التاء في الطاء ويشدد الطاء، وهذا الذي حكاه أبو عبيد لا يقدر أحد أن ينطق به لأن السين ساكنة والطاء المدغمة ساكنة قال سيبويه هذا محال.(^٣)

وقال أبو علي بعدم جوازها: وكلهم قرأ "فما اسطاعوا" بتخفيف الطاء غير حمزة فإنه قرأ "فما اسطاعوا" بالتشديد يريد فما استطاعوا ثم يدغم التاء في الطاء قال وهذا غير جائز لأنه قد جمع بين السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة.(^٤)

وكرهها مكي للجمع بين الساكنين فقال: وحجة من شدد أنه أدغم التاء في الطاء لقرب التاء من الطاء في المخرج ولأنه أبدل من التاء إذا أدغمها حرفا

(١) معانى القرآن للزجاج ج ٣ ص ٣١٢.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٠٩.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ج ٢ ص ١٤٩ ط دار الحديث بتصرف.

(٤) الحجة لأبي علي ج ٥ ص ١٧٨.

إقامة الحجة على مدعى تلحين القراء السبعة

أقوى منها وهو الطاء لكن في هذه القراءة بعد وكرامة لأنه جمع بين الساكنين ليس الأول حرف لين وهما السين وأول المشدد وقد أجازته سيبويه في الشعر. (١)

وذهب أبو حيان إلى أن الإدغام في هذه القراءة على غير حده فقال: وقرأ الجمهور {فما اسطاعوا} بحذف التاء تخفيفاً لقربها من الطاء. وقرأ حمزة وطلحة بإدغامها في الطاء وهو إدغام على غير حده. وقال أبو علي هي غير جائزة. (٢)

تفنيد ما تقدم من طعون: احتج لهذه القراءة ابن خالويه (رحمته الله) فقال: قوله تعالى: "فما اسطاعوا" يقرأ بالتخفيف إلا ما روى عن حمزة من تشديد الطاء وقد عيب بذلك لجمعه بين الساكنين ليس فيهما حرف مد ولين، وليس في ذلك عيب لأن القراء قد قرأوا بالتشديد قوله "لا تعدوا في السبت" "أمن لا يهدى" و "نعما يعظكم" فإن قيل فإن الأصل في الحرف الأول الذي ذكرته الحركة وإنما السكون عارض فقبل العرب تشبه الساكن بالساكن لاتفاقهما في اللفظ والدليل على ذلك أن الأمر للمواجهة مبنى على الوقف والنهي مجزوم بلا واللفظ بهما سيان، فالسين في استطاعوا ساكنة كلام التعريف ومن العرب الفصحاء من يحركها فيقول اللبكة والاحمر فجاوز تشبيه السين بهذه اللام، وأيضاً فإنهم يتوهمون الحركة في الساكن والسكون في المتحرك كقول عبد القيس اسل فيدخلون ألف الوصل على متحرك توهما لسكونه والاختيار ما عليه الإجماع

(١) الكشف عن وجوه القراءات ج٢ ص٨٠.

(٢) البحر المحيط ج٦ ص١٥٦ والمحرر الوجيز ج٣ ص٥٤٤.

لأنه يراد به استطاعوا فتحذف التاء كراهية لاجتماع حرفين متقاربي المخرج فيلزمهم فيه الإدغام.(^١)

ودفع صاحب الإتحاف الطعن المتقدم بتواتر النقل بالقراءة وأن الجمع بين الساكنين فيها سائغ ومسموع فقال: وطعن الزجاج وأبى على فيها من حيث الجمع بين الساكنين مردود بأنها متواترة والجمع بينهما فى مثل ذلك سائغ جائز مسموع فى مثله كما سبق موضحا فى آخر باب الإدغام ومما يقوى ذلك ويسوغه كما فى النشر نقلا عن الدانى أن الساكن الثانى لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فكان الساكن الأول قد ولى متحركا انتهى.(^٢)

مما سبق يتضح لنا أن طعن النحاة المتقدم فى هذه القراءة للجمع بين الساكنين غير سائغ لورود ما يشبهه فى قراءات أخرى كما ذكر ابن خالويه ولتوجيه الدانى -كما ذكر صاحب الإتحاف- بأن الساكن الثانى لما كان اللسان عنده يرتفع عنه وعن المدغم ارتفاعة واحدة صار بمنزلة حرف متحرك فكان الساكن الأول قد ولى متحركا. فالقراءة متواترة صحيحة سندا وممتنا فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة الثانية والثلاثون:

قال تعالى: ﴿ قَالُوا إِن هَذَا نِسْحَانٌ لَّسَّحَرِينَ يُرِيدَان أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا

وَيَذَّهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى ﴾ (طه: ٦٣)

(١) الحجة فى القراءات السبع لابن خالويه ص ٢٣٣.

(٢) إتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٣٧٣.

قرأ الأخوان والصاحبان من السبعة إنّ بتشديد النون {هذان} بألف ونون خفيفة {لساحران} وقرأ حفص وابن كثير {إن} بتخفيف النون هذا بالألف وشدّد نون {هذان} ابن كثير ونقل عن أمير المؤمنين عثمان (رضي الله عنه) وأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) ما يقدح في هاتين القراءتين. قال الإمام الرازي: ومنهم من ترك هذه القراءة وذكرها وجوهاً أخرى. أحدها: قرأ أبو عمرو وعيسى بن عمر: {إن هذين لساحران} قالوا: هي قراءة عثمان وعائشة وابن الزبير وسعيد بن جبير والحسن رضي الله تعالى عنه واحتج أبو عمرو وعيسى على ذلك بما روى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة (رضي الله عنهما): أنها سئلت عن قوله: {إن هذان لساحران} وعن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّاعُونَ وَالنَّصِرَى﴾ (المائدة: ٦٩) في المائدة، وعن قوله: ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ (النساء: ١٦٢) إلى قوله: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢) فقالت يا ابن أخي هذا خطأ من الكاتب، وروي عن عثمان أنه نظر في المصحف فقال: أرى فيه لحنًا وستقيمه العرب بألسنتها، وعن أبي عمرو أنه قال: إني لأستحي أن أقرأ: {إن هذان لساحران}." (١)

تفنيد ما تقدّم من طعون:

قام الإمام الرازي بدحض وتفنييد الطعن المتقدم فقال: وأما الطعن في القراءة المشهورة فهو أسوأ مما تقدم من وجوه: أحدها: أنه لما كان نقل هذه القراءة في الشهرة كنقل جميع القرآن فلو حكمنا ببطئها جاز مثله في جميع القرآن وذلك يفضي إلى القدح في التواتر وإلى القدح في كل القرآن وأنه باطل، وإذا ثبت ذلك امتنع صيرورته معارضاً بخبر الواحد المنقول عن بعض الصحابة.

(١) التفسير الكبير للرازي ج ٨ ص ٦٥ ط دار إحياء التراث العربى.

وثانيها: أن المسلمين أجمعوا على أن ما بين الدفتين كلام الله تعالى: وكلام الله تعالى: لا يجوز أن يكون لحناً وغلطاً فثبت فساد ما نقل عن عثمان وعائشة (رضي الله عنهما) أن فيه لحناً وغلطاً.

وثالثها: قال ابن الأنباري إن الصحابة هم الأئمة والقدوة فلو وجدوا في المصحف لحناً لما فوضوا إصلاحه إلى غيرهم من بعدهم مع تحذيرهم من الإبتداع وترغيبهم في الاتباع، حتى قال بعضهم: اتبعوا ولا تبتدعوا فقد كفيتم. فثبت أنه لا بد من تصحيح القراءة المشهورة.^(١)

وروى الإمام السيوطي خبرين عن أم المؤمنين عائشة وأمير المؤمنين عثمان (رضي الله عنهما) عن هشام ابن عروة عن أبيه: سألت عائشة عن لحن القرآن قوله تعالى: "إن هذا لساحران" وقوله تعالى: "والمقيم الصلاة والمؤتون الزكاة" وقوله تعالى: "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائون" فقالت: يا ابن أخي هذا عمد الكتاب أخطؤه في الكتاب، هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، وعن عكرمة: لما كتبت المصاحف عرضت على عثمان فوجد فيها حروفاً من اللحن فقال: لا تغيروها فإن العرب ستغيرها، أو قال ستعربها بألسنتها، لو كان الكاتب من ثقيف، والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الأحرف.

واستشكل الإمام السيوطي هذين الخبرين فقال: وذلك مشكل كيف يلحن الصحابة، ولاسيما القرآن الذي ضبطوه عن رسول الله (ﷺ) وكيف يجتمعون عليه؟ وكيف لا يرجعون عنه؟ وكيف ينهى عثمان عن تغييره؟ وكيف تستمر القراءة عليه؟

(١) التفسير الكبير ج ٨ ص ٦٦.

وأجيب: بأن ذلك لم يصح عن عثمان، ففي سنده ضعف واضطراب وانقطاع^(١)، وعثمان قدوة كيف يترك لحناً لا يغيره، وقد كتبوا مصاحف لا مصحفاً فكيف يعمها اللحن وإن كان في بعضها ذلك دون بعض فلا أحداً يقول في بعضها لحن وإن صح أنه قال ذلك لحن، فلعله أراد الانحراف عن الظاهر، وإن كان ذلك مطلقاً لا بخصوص هؤلاء الآيات، فلعله أراد موضع الحذف كالكتاب والصابرين إذ حذف ألفهما، والزيادة كلاً ذبحنه، ولا يمكن أن يترك اللحن في الخط اعتماداً على إصلاحه في اللسان، لأن النطق يؤخذ عن الكتاب، والكتاب ينبئ عن النطق، وقد أصلح عثمان ما ليس بلحن فكيف يقر اللحن؟ وجد يتسنّ فأصلحه في الخط بالحاق الهاء، ووجد فأمهل الكافرين فأصلحه فمهل بمحو الألف. وروي: أنه لما فرغوا من المصحف أتى به إلى عثمان فنظر فيه فقال: أحسنتم وأجملتم أرى شيئاً سنقيمه بألسنتنا ولا إشكال في هذا، فإن مثل هذا مثل الحذف الذي لم يقيد في الخط والزيادة كذلك، فكانوا ينطقون بما حذف خطأ، ويسقطون النطق ما زيد في الخط، أو مثل التابوه بالهاء أصلحه بلغة قریش بالتأبوت بالتاء، وأجيب عن قول عائشة أخطأوا بأنهم أخطأوا في اختيار الأولى من الأحرف السبعة، وفيه أنه لا يصلح ذلك وعن قول سعيد لحن من الكاتب أنه لغة كاتبه، وفيه أنه لا لغة تكون بالياء في النصب مع فتح نون الجمع وفيه لا يصلح ذلك".^(١)

وقد أجاب الإمام الألويسي والشيخ الزرقاني (رحمهما الله) بما يدفع هذه الشبهة من

وجوه:

(١) الإتيان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٤٠ وما بعدها.

- ١- إن ما جاء في هذه الروايات ضعيف الإسناد، وفيها اضطراب وانقطاع قال العلامة الألوسي في تفسيره إن ذلك لم يصح عن عثمان أصلاً^(١).
- ٢- إن في بعض الروايات تعارضاً ظاهراً بيئاً في وصف نساخ المصحف بأنهم أحسنوا وأجملوا، ووصف المصحف الذي نسخوه بأن فيه لحناً فكيف يستقيم هذا الكلام وكيف يقال لمن ألحن إنه أحسن وأجمل.
- ٣- إن المعروف عن عثمان في دقته وكمال ضبطه وتحريه يجعل صدور هاتين الروايتين من المستحيل عنه... انظر إلى ما أخرجه أبو عبيد عن عبد الرحمن ابن هانئ مولى عثمان قال: كنت عند عثمان وهم يعرضون المصاحف فأرسلني بكتف شاة إلى أبي بن كعب فيها "لم يتسن" وفيها "لا تبديل للخلق" وفيها "فأمهل الكافرين" فدعا بدواة فمحي أحد اللامين وكتب "لخلق الله" ومحي "فأمهل" وكتب "فمهل" وكتب "لم يتسنه" فألحق فيها الهاء.
- قال ابن الأنباري: فكيف يدعي عليه أنه رأى فساداً فأمضاه؟ وهو يوقف على ما يكتب ويرفع الخلاف الواقع من الناسخين فيه، فيحكم بالحق ويلزمهم إثبات الصواب وتخليده.
- ٤- على فرض صحة ما ذكر يمكن أن نؤوله بما يتفق والصحيح المتواتر عن عثمان في نسخ المصاحف وجمع القرآن ومن نهاية: التثبت والدقة والضبط، وذلك بأن يراد بكلمة "لحناً" في الروايتين المذكورتين قراءة ولغة والمعنى أن في القرآن ورسم مصحفه وجهاً في القراءة لا تلين به السنة العرب جميعاً، ولكنها لا تلبث أن تلين به أسنتهم جميعاً بالمران وكثرة تلاوة القرآن بهذا الوجه.

(١) روح المعاني للألوسي : ١ / ٣٠ .

وأما الخبر الذي أورده السيوطي عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أنها سألت عن قوله "إن هذان لساحران" وعن قوله "إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين" وعن قوله "والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة"؟ فقالت: يا ابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب، فقد ضعف أهل الحديث هذه الرواية: ففي سندها أبو معاوية الضرير - محمد بن خازم الكوفي - قال أبو داود: قلت لأحمد: كيف حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة؟ قال: فيها أحاديث مضطربة وبهذا تعرف ضعف هذه الرواية: وعلى فرض صحة إسناد الرواية: كما نقل عن السيوطي إسناده صحيح على شرط الشيخين، فقد أجاب عنه ابن أخته وتبعه ابن جبارة - في شرح الرائية - بأن معنى قولها: أخطأوا أي في اختيار الأولى من الأحرف السبعة لجمع الناس عليه، ومهما يكن من صحة هذه الرواية: ، فإنها مخالفة للمتواتر القاطع، ومعارض القاطع ساقط مردود.

تخريج القراءة الأولى لغويا: واختلف في تخريج هذه القراءة. فقال القدماء من النحاة إنه على حذف ضمير الشأن والتقدير إنه هذان لساحران، وخبر {إن} الجملة من قوله {هذان لساحران} واللام في {لساحران} داخلة على خبر المبتدأ، وضعف هذا القول بأن حذف هذا الضمير لا يجيء إلا في الشعر وبأن دخول اللام في الخبر شاذ.

وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير لهما ساحران فدخلت على المبتدأ المحذوف، واستحسن هذا القول شيخه أبو العباس المبرد والقاضي إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد. وقيل: ها ضمير القصة وليس محذوفاً، وكان يناسب على هذا أن تكون متصلة في الخط فكانت كتابتها {إن هذان لساحران} وضعف ذلك من جهة مخالفته خط المصحف. وقيل {إن} بمعنى نعم، وثبت ذلك في اللغة فتحمل الآية: عليه و {هذان لساحران} مبتدأ وخبر واللام

في {لساحران} على ذينك التقديرين في هذا التخريج، والتخريج الذي قبله وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن الأخفش الصغير، والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثني بالألف دائماً وهي لغة لكانة حكي ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وختعم وزبيد وأهل تلك الناحية حكي ذلك عن الكسائي، ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة.

وقال أبو زيد: سمعت من العرب من يقلب كل ياء يفتح ما قبلها ألفاً. (١)
وتخريج القراءة الثانية: واضح وهو على أن أن هي المخففة من الثقيلة و {هذان} مبتدأ و {لساحران} الخبر واللام للفرق بين إن النافية وإن المخففة من الثقيلة على رأي البصريين والكوفيين، يزعمون أن إن نافية واللام بمعنى إلا. (٢)

وبعد هذا العرض المسهب لأقوال العلماء اتضح لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن ما نقل عن أمير المؤمنين عثمان وأم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) في الطعن في القراءتين لم يصح عنهما بل فيه اضطراب وانقطاع، والقراءتان وافقتا العربية لغة ونحوها فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة الثالثة والثلاثون:

قال تعالى: ﴿ فَاسْتَجَبْنَا لَهُ، وَبَحَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُفَصِّحُ الْمُؤْمِنِينَ ﴾

(٨٨) ﴿ (الأنبياء: ٨٨)

(١) البحر المحيط ج٦ ص٢٣٨.

(٢) السابق نفس الصفحة.

قرأ ابن عامر وأبو بكر عن عاصم وابن عباس وحماد "نجى" بنون واحدة مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة وكذلك هي في مصحف الإمام ومصحف الأمصار واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف، وطعن فيها ابن مجاهد والزجاج وأبو علي والإمام الطبري لأن المؤمنين على هذه القراءة نائب فاعل ونائب الفاعل إعرابه الرفع وهي منصوبة وإليك تفصيل ذلك:

طعن ابن مجاهد في هذه القراءة بعدم جواز الإدغام فيها فقال: روى عبيد عن أبي عمرو وعبيد عن هارون عن أبي عمرو "ونجى" قالوا مدغمة وهو وهم لا يجوز ههنا الإدغام لأن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة والنون لا تدغم في الجيم وإنما خفيت لأنها ساكنة تخرج من الخياشيم فحذفت من الكتاب وهي في اللفظ ثابتة ومن قال مدغم فهو غلط.^(١)

وزعم الزجاج أنها لحن لا وجه له فقال: فأما ما روى عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له...، ورواية: أبي بكر ابن عياش تخالف قراءة أبي عمرو ننجى بنونين.^(٢)

وذهب أبو علي إلى أن عاصما ينبغي أن يكون قرأ "ننجى" بنونين وأخفى الثانية فظن السامع أنه يدغم.^(٣)

وذكر الإمام الطبري اختلاف القراء في قوله تعالى: "ننجى" وتوجيه القراءتين ثم اختار قراءة الجمهور وتخطئة سواها فقال: واختلفت القراء في قراءة قوله: (نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ) فقرأت ذلك قراء الأمصار، سوى عاصم، بنونين الثانية منهما ساكنة، من أنجيناها، فنحن ننجيه، وإنما قرءوا ذلك كذلك وكتابه في

(١) السبعة في القراءات ص ٤٣٠.

(٢) معاني القرآن للزجاج ج ٣ ص ٤٠٣.

(٣) الحجة لأبي علي ج ٥ ص ٢٥٩.

المصاحف بنون واحدة، لأنه لو قرئ بنون واحدة وتشديد الجيم، بمعنى ما لم يسم فاعله، كان "المؤمنون" رفعا، وهم في المصاحف منصوبون، ولو قرئ بنون واحدة وتخفيف الجيم، كان الفعل للمؤمنين وكانوا رفعا، ووجب مع ذلك أن يكون قوله "نجى" مكتوبا بالألف، لأنه من ذوات الواو، وهو في المصاحف بالياء.

فإن قال قائل: فكيف كتب ذلك بنون واحد، وقد علمت أن حكم ذلك إذا قرئ (نَجَّى) أن يكتب بنونين؟ قيل: لأن النون الثانية لما سكنت وكان الساكن غير ظاهر على اللسان حذفت كما فعلوا ذلك ب "إلا" لا فحذفوا النون من "إن" لخبائها، إذ كانت مندغمة في اللام من "لا"، وقرأ ذلك عاصم: (نَجَّى الْمُؤْمِنِينَ) بنون واحدة، وتثقل الجيم، وتسكين الياء، فإن يكن عاصم وجه قراءته ذلك إلى قول العرب: ضرب الضرب زيدا، فكنى عن المصدر الذي هو النجاء، وجعل الخبر، أعني خبر ما لم يسم فاعله المؤمنين، كأنه أراد: وكذلك نجى المؤمنين، فكنى عن النجاء، فهو وجه، وإن كان غيره أصوب، وإلا فإن الذي قرأ من ذلك على ما قرأه لحن، لأن المؤمنين اسم على القراءة التي قرأها ما لم يسم فاعله، والعرب ترفع ما كان من الأسماء كذلك، وإنما حمل عاصم على هذه القراءة أنه وجد المصاحف بنون واحدة وكان في قراءته إياه على ما عليه قراءة القرءاء إلحاق نون أخرى ليست في المصحف، فظن أن ذلك زيادة ما ليس في المصحف، ولم يعرف لحذفها وجهها يصرفه إليه.

قال أبو جعفر: والصواب من القراءة التي لا أستجيز غيرها في ذلك عندنا ما عليه قرءاء الأمصار، من قراءته بنونين وتخفيف الجيم، لإجماع الحجة من القرءاء عليها وتخطئتها خلافه.^(١)

(١) جامع البيان ج ١٨ ص ٥١٩ و ص ٥٢٠.

تفنيدها ما تقدم من طعون: احتج لهذه القراءة ابن خالويه فقال في توجيهها: ولعاصم في قراءته وجه في النحو لأنه جعل نجى فعل ما لم يسم فاعله وأرسل الياء بغير حركة لأن الحركة لا تدخل عليها في الرفع وهي ساقطة في الجزم إذا دخلت في المضارع وأضمر مكان المفعول الأول المصدر لدلالة الفعل عليه ومنه قولهم من كذب كان شرا له يريدون كان الكذب فلما دل كذب عليه حذف فكأنه قال وكذلك نجى النجاء المؤمنين وأنشد شاهدا لذلك:

ولو ولدت قفيرة جرو كلب * لسب بذلك الجرو الكلابا^(١)

وذكر ابن الشجري ما ذهب إليه ابن مجاهد وأبو علي ثم قال: وخطر لي في هذه القراءة وجه يخرج الفعل من بنائه للمفعول، وعن إدغام النون في الجيم ولا يخرجها عن قياس كلام العرب وهو أن يكون القارئ "نجى" أراد "تنجى" مفتوح النون مشدد الجيم فحذف النون الثانية كراهة توالى مثلين متحركين كما حذف التاء من قرأ "تذكرون" خفيف الذال، حذف التاء الثانية من تذكرون^(٢). وهذا الذي خطر لابن الشجري سبقه إليه ابن جنى في موضعين في المحتسب^(٣) والثالث في الخصائص^(٤) فقد تحدث في الآية: - ٢٥ من سورة النور - يوقد من شجرة مباركة" ونزل الملائكة تنزيلا" فقال.. ونحوه قراءة من قرأ "وكذلك نجى المؤمنين" ألا تراه يريد ننجى فحذفت النون الثانية وإن كانت أصلا.

(١) خزائن الأدب ج ١ ص ٣٣٧ والحجة في القراءات لابن خالويه ص ٢٥٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢١٥ قصص ٢١٦ ومعجم القراءات ج ٦ ص ٤٩.

(٣) الخصائص ج ٢ ص ١١١ والمحتسب ج ٢ ص ١٢١ ط المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

(٤) الخصائص ج ١ ص ٣٩٨.

وذكر ابن قتيبة علة القراءتين فقال: "كتبت في المصاحف بنون واحدة وقرأها القراء جميعا "ننجي" بنونين إلا عاصم بن أبي النجود فإنه كان يقرأها بنون واحدة ويخالف القراء جميعا ويرسل الياء فيها على مثال فعل، فأما من قرأها بنونين وخالف الكتاب فإنه اعتل بأن النون تخفى عند الجيم فأسقطها كاتب المصحف لخفائها ونية إثباتها.

واعتل بعض النحويين لعاصم فقالوا: نجى النجاء المؤمنين كما تقول:ضرب الضرب زيدا ثم تضرر الضرب فتقول ضرب زيدا، وكان أبو عبيد يختار هذا الحرف مذهب عاصم كراهية أن يخالف الكتاب ويستشهد عليه حرفا كان يقرأ به أبو جعفر المدني "ليجزى قوما بما كانوا يكسبون" -ببناء يجرى للمفعول- أى ليجزى الجزاء قوما.(١)

قال صاحب معجم القراءات: تخريج قراءة عاصم الأخير هذا على قياس قراءة أبي جعفر مذهب كثير من النحويين وذهب إلى مثل هذا ابن الأنباري في البيان والفراء في معانيه(٢)

ووجه السمين الحلبي هذه القراءة فقال وفيها أوجه: أحسنها أن يكون الأصل "ننجي" بضم الأولى وفتح الثانية وتشديد الجيم فاستقل توالى مثلين فحذفت الثانية كما حذفت فيقول "ونزل الملائكة" في قراءة من قرأه كما تقدم وكما حذفت التاء في قوله "تذكرون وتظاهرون"، ولكن أبا البقاء استضعف هذا التوجيه بوجهين فقال: أحدهما أن النون الثانية أصل وهى فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدا.

(١) معجم القراءات ج٦ ص٤٩ وتأويل مشكل القرآن ص٤٥٤ و٥٥٥.

(٢) معجم القراءات ج٦ ص٤٩ و٥٠.

والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستنتقل الجمع بينهما بخلاف تظاهرون، ألا ترى أنك لو قلت تتحامى المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية.^١ قال السمين الحلبي معقبا على تضعيف أبي البقاء لهذا الوجه: أما كون الثانية أصلا فلا أثر له في منع الحذف ألا ترى أن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة أى الألفين المحذوفة؟ مع أن الأولى هي الأصل لأنها عين الكلمة وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضا، لأن الاستنتقال باتحاد لفظ الحرفين على أى حركة كانا.

الوجه الثاني: أن "نجى" فعل ماض مبنى للمجهول وإنما سكنت لامه تخفيفا كما سكنت في قوله "ما بقى من الربا" - بتسكين الياء - في قراءة شاذة تقدمت لك قالوا: وإذا كان الماضى الصحيح قد سكن فالمعتل أولى فمنه

إنما شعري قنْدُ * * قد خُطُّ بجُلْجان^(٢)

وقد ذكرت منه جملة صالحة، وأسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول كقراءة أبي جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون - ببناء يجزى للمفعول - وهذا رأى الكوفيين والأخفش

قال أبو البقاء: وهو ضعيف من وجهين: أحدهما تسكين آخر الماضى، والثانى إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصريح. قلت عرفت جوابهما مما تقدم.^(٣)

(١) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٣٦.

(٢) تاريخ دمشق لابن عساكر ج ٢٧ ص ٩٣ ط دار الفكر سنة ١٩٩٥م وذكره صاحب اللسان ج ١١ ص ١٢٣.

(٣) السابق نفس الصفحة.

الوجه الثالث: أن الأصل نجى كقراءة العامة إلا أن النون الثانية قلبت جيما وأدغمت في الجيم بعدها وهذا ضعيف جدا لأن النون لا تقارب الجيم فتدغمها.

الوجه الرابع: أنه ماض مسند لضمير المصدر أي:نجى النجاء كما تقدم في الوجه الثاني إلا أن المؤمنين ليس منصوبا بنجى بل بفعل مقدر وكأن صاحب هذا الوجه فر من إقامة غير المفعول به مع وجوده فجعله من جملة أخرى، وهذه قراءة متواترة لا التفتت على من طعن على قارئها(١)

وقال الإمام أبو حيان: وقرأ ابن عامر وأبو بكر نجى بنون مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصحف فقال الزجاج والفرسي هي لحن. وقيل: هي مضارع أدغمت النون في الجيم ورد بأنه لا يجوز إدغام النون في الجيم التي هي فاء الفعل لاجتماع المثليين كما حذف في قراءة من قرأ ونزل الملائكة يريد ونزل الملائكة، وعلى هذا أخرجها أبو الفتح. وقيل: هي فعل ماض مبني لما لم يسم فاعله وسكنت الياء كما سكنها من قرأ وذرّوا ما بقي من الربا والمقام مقام الفاعل ضمير المصدر أي نجى، هو أي النجاء المؤمنين كقراءة أبي جعفر {ليجزى قوماً} أي وليجزى هو أي الجزاء، وقد أجاز إقامة غير المفعول من مصدر أو ظرف مكان أو ظرف زمان أو مجرور الأخفش والكوفيون وأبو عبيد، وذلك مع وجود المفعول به وجاء السماع في إقامة المجرور مع وجود المفعول به نحو قوله:

(١) الدر المصون ج ٨ ص ١٩١ إلى ص ١٩٤.

أُتِيح لي من العدا نذيراً * * به وقبت الشر مستطيراً^(١)

وقال الأخفش: في المسائل ضرب الضرب الشديد زيّداً، وضرب اليومان زيّداً، وضرب مكانك زيّداً وأعطى إعطاء حسن أخاك درهماً مضروباً عبده زيّداً. وقيل: ضمير المصدر أقيم مقام الفاعل و {المؤمنين} منصوب بإضمار فعل أي {وكذلك ننجي} هو أي النجاء {ننجي المؤمنين} والمشهور عند البصريين أنه متى وجد المفعول به لم يقم غيره إلا أن صاحب اللباب حكى الخلاف في ذلك عن البصريين، وأن بعضهم أجاز ذلك.^(٢)

وخلاصة ما تقدم أن قراءة ابن عامر وعاصم في رواية: أبى بكر جاءت موافقة للعربية من أوجه مختلفة وإن كان على بعضها اعتراضات إلا أن هذه الاعتراضات قد ضعفها السمين الحلبي واستخلص منها ما يقام به الحجّة فالقراءة متواترة سنداً ومتناً فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة الرابعة والثلاثون:

قال تعالى: ﴿مَنْ كَانَتْ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى

السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ (الحج: ١٥)

قرأ عاصم وحمزة والكسائي ونافع في رواية: وقالون والبرزى "ثم ليقطع" بسكون اللام وطعن في هذه القراءة المبرد وابن جنى والنحاس لأن ثم ليست كالفاء والواو فهي كلمة مستقلة فتحرك اللام بعدها. وإليك تفصيل ذلك:

(١) ذكره ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٢١٢ ط الشركة المتحدة للتوزيع سوريا

سنة ١٩٨٤ تحقيق عبد الغنى الدقر.

(٢) البحر المحيط ج ٦ ص ٣١١ وانظر روح المعاني ج ١٧ ص ٨٦.

لحن المبرد هذه القراءة فقال: "وأما قراءة من قرأ "ثم ليقطع" فإن الإسكان في لام "فلينظر" جيد، وفي لام "ليقطع" لحن لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب ابن إسحاق الحضرمي" (١)
ووصفها ابن جنى بما لا يليق فقال: قراءة أهل الكوفة قبيحة لأن ثم منفصلة يمكن الوقوف عليها. (٢)

واستبعدها النحاس للفرق بين ثم والواو والفاء فقال: وهذا بعيد في العربية، لأن "ثم" ليست مثل الواو والفاء، لأنها يوقف، عليها وتنفرد. (٣)
تفنيد ما تقدم من طعون: وجه هذه القراءة أبو على فقال: أصل هذه اللام الكسر يدل على ذلك أنك إذا ابتدأت بها فقلت ليقم كسرتها لا غير فإذا ألحقت الكلام الذى فيه اللام الواو أو الفاء أو ثم، فمن أسكن مع الفاء والواو فلأن الفاء والواو يصيران كشيء من نفس الكلمة نحو كتف لأن كل وحد منهما لا ينفرد بنفسه فصار كتف وفخذ... فإذا كان موضع الفاء والواو "ثم" لم يسكنه أبو عمرو لأن ثم ينفصل بنفسه ويسكت عليه دون ما بعده فليست فى هذا كالفاء، والواو ومن قال "ثم ليقضوا" -بتسكين اللام- شبه الميم من ثم بالفاء والواو

(١) المقتضب ج٢ ص١٣٢ والقراءة بتسكين لام الأمر "فليقطع التى قال عنها المبرد: إنها لحن من السبعة فقد قرأ بذلك أربعة من السبعة وقرأ ثلاثة بتحريك اللام بالكسرة. كما قرئ فى السبعة أيضا بتسكين لام الأمر فى قوله "ثم ليقضوا" وقول المبرد "قد قرأ بذلك يعقوب قد يوهم أن ذلك مما انفرد به يعقوب وهو من العشرة هاشم المقتضب ج٢ ص١٣٢.

(٢) الخصائص ج٢ ص٣٣٠.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ج١٢ ص٢٢.

فجعل فليقضوا من "ثم ليقضوا" بمنزلة الفاء والواو وجعله كقولهم "أراك منتفخا" فجعل تفخا من منتفخا مثل كتف فأسكن اللام.(١)

وذكر ابن عطية اختلاف النحاة في ثم والفاء والواو هل بمنزلة واحدة أم بينهم خلاف فقال: قرأ أبو عمرو وابن عامر «ليقطع فليُنظر» بكسر اللام فيهما على الأصل وهي قراءة الجمهور، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي بسكون اللام فيهما في لام الأمر في كل القرآن مع الواو والفاء و « ثم »، واختلف عن نافع وهي قراءة الحسن وأبي عمرو وعيسى، أما الواو والفاء إذا دخلا على الأمر فحكى سيبويه أنهم يرونها كأنها من الكلمة، فسكون اللام تخفيف وهو أفصح من تحريكها، وأما « ثم » فهي كلمة مستقلة فالوجه تحريك اللام بعدها وقد رأى بعض النحويين الميم من « ثم » بمنزلة الواو والفاء.(٢)

وعلى الإمام الألويسي صحة هذه القراءة بأن العواطف لا فرق بينها فقال: وقرأ البصريون. وابن عامر وورش ثم ليقطع بكسر لام الأمر والباقون بسكونها على تشبيهه ثم بالواو والفاء لأن الجميع عواطف.(٣)

مما سبق يتضح لنا أن قراءة الكوفيين ثم ليقطع "بتسكين اللام لها وجه في العربية بتشبيهه ثم بالواو والفاء في تسكين لام الأمر بعدها لأن الكل عواطف فهي متواترة أجمع عليها قراء الكوفة وابن كثير المكي في رواية: عنه فلا ريب في تواتر هذه القراءة ولا سبيل إلى الطعن إليها بحال.

(١) الحجة لأبي على الفارسي ج ٥ ص ٢٦٩ و ص ٢٧٠ والبسيط للواحدى ج ١٥ ص ٣١٧.

(٢) المحرر الوجيز ج ٤ ص ١١٢.

(٣) روح المعاني ج ١٧ ص ١٢٨.

القراءة الخامسة والثلاثون:

قال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُكَلِّفُ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا وَلِبَاسُهُمْ فِيهَا حَرِيرٌ ﴾ (الحج: ٢٣)

قال ابن مجاهد: واختلفوا في قوله تعالى: "ولؤلؤا" فقرأ ابن كثير ولؤلؤ وفي الملائكة (فاطر آية: ٣٣) كذلك وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي، وقرأ نافع وعاصم في رواية: أبي بكر ههنا وفي سورة الملائكة ولؤلؤا بالنصب وعاصم في رواية: يحيى عن أبي بكر "ولؤلؤا" بهمزة واحدة وهي الثانية، وروى المعلى بن منصور عن أبي بكر عن عاصم "لؤلؤا" يهمز الأولى ولا يهمز الثانية وهذا غلط، وحفص عن عاصم "ولؤلؤا" يهمزهما وينصب. (١)

تفنيد الطعن السابق: واستبعد أبو على الفارسي أن يكون دعوى الخطأ من جهة اللغة فهي لا تأبى ذلك وحمله على الرواية: والنقل فقال: فأما ما رواه معلى عن أبي بكر عن عاصم أنه يهمز الأولى من "لؤلؤا" ولا يهمز الثانية ضد قول يحيى قال أحمد (٢) هذا غلط فالأشبه أنه يريد غلط من طريق الرواية: لا السماع، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون الثانية والثانية دون الأولى وأن يهمزهما جميعا. (٣)

(١) السبعة لابن مجاهد ص ٤٣٥.

(٢) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد.

(٣) الحجة لأبي على ج ٥ ص ٢٦٨.

وتعقب ابن خالويه الفارسي في حمله على الرواية: فقال: فهو عنده صحيح من حيث الرواية: والعربية تحتل همزتهما وترك الهمز فيهما وهمز إداها فقال: والحجة لمن همز همزتين أنه أتى بالكلمة على أصلها ولمن قرأه بهمزة واحدة أنه ثقل عليه الجمع بينهما فخفف الكلمة بحذف إداها وقد اختلف عنه في الحذف فقيل الأولى وهي أثبت وقيل الثانية وهي أضعف. (١)

وذكر الواحدى جواز الأمرين فقال: ويجوز فيه تخفيف الهمزتين ويجوز تخفيف إداهما وتحقيق الثانية. (٢)

ونقل عن أبي البقاء ورود اللغة بهما فقال: والهمز أو تركه لغتان قد قرئ بهما. (٣)

قال صاحب الإتحاف: وأبدل همزته الأولى واوا ساكنة أبو عمرو بخلفه وأبو بكر وأبو جعفر ولم يبدله ورش من طريقه ويوقف عليه لحمزة بإبدال الهمزة الأولى وأما الثانية فأبدلها واو ساكنة لسكونها بعد ضم على القياس وأبدلها واوا مكسورة على مذهب الأخفش. (٤)

مما سبق يتبين لنا: أن طعن ابن مجاهد مدفوع وحجته داحضة فالقراءة صحيحة رواية: وهي على قياس العربية فلا سبيل إلى الطعن إليها بحال.

القراءة السادسة والثلاثون:

﴿ وَالْخَمْسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ (النور: ٩)

(١) الحجة لابن خالويه ص ٢٥٢.

(٢) البسيط ج ١ ص ٣٣٧ وما بعدها.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ج ٢ ص ١٤٢.

(٤) إتحاف فضلاء البشر ج ١ ص ٣٩٧.

قرأ نافع بإسكان "أن" فيهما مخففة "ولعنة الله" برفع التاء وجر هاء اسم الجلالة، "وأن غضب الله" بكسر الضاد وفتح الباء فعلا ماضيا ورفع اسم الجلالة على الفاعلية وأن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المقدر. وهذه القراءة زعم أبو على أن أهل العربية يستقبحونها مع أنه قام بتوجيهها واستغريها ابن عطية وإليك تفصيل ذلك:

قال أبو على الفارسي: وأما قراءة نافع "أن غضب الله" فإن "أن" فيه مخففة من الثقيلة وأهل العربية يستقبحون أن تلى الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشئ ويقولون: استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه وأن تلى ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها.

فإن فصل بينها وبين الفعل بشئ لم يستقبحوا ذلك كقوله "علم أن سيكون منكم مرضى" وقوله "أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا" وعلمت أن قد قام. وإذا فصل بشئ من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلى ما لم يكن حكمها أن تليه.

فإن قيل: وقد جاء "وأن ليس للإنسان إلا ما سعى" وجاء "نودى أن بورك من فى النار ومن حولها" فإن ليس تجرى مجرى ما ونحوها مما ليس بفعل فأما "نودى أن بورك" فإن قوله "بورك" على معنى الدعاء فلم يجز دخول لا ولا قد ولا السين ولا شئ مما يصح دخوله فى الكلام فيصح به الفصل... ووجه قراءة نافع: أن ذلك قد جاء فى الدعاء ولفظه لفظ الخبر وقد يجئ فى الشعر وإن لم يكن يفصل بين أن وبين ما تدخل من الفعل.(^١)

(١) الحجة لأبى على ج ٥ ص ٣١٥ وص ٣١٦.

وأقره ابن عطية على ذلك فقال: ورجح الأخفش القراءة بتثقيल النون لأن الخفيفة إنما يراد بها التثقيل ويضمر معها الأمر والشأن وما لا يحتاج معه إلى إضمار أولى.

قال الفقيه الإمام القاضي: لا سيما وأن الخفيفة على قراءة نافع في قوله «أن غضب» قد وليها الفعل، قال أبو علي وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء^(١)

تفنيد ما تقدم: قال الإمام أبو حيان الأندلسي - بعد أن ذكر طعن أبي علي في هذه القراءة واستغراب ابن عطية لها-: "ولا فرق بين {أن غضب الله} و {أن بورك} في كون الفعل بعد أن دعاء، ولم يبين ذلك ابن عطية ولا الفارسي، ويكون غضب دعاء مثل النحاة أنه إذا كان الفعل دعاء لا يفصل بينه وبين أن بشيء، وأورد ابن عطية {أن غضب} في قراءة نافع مورد المستغرب.^(٢)

ووافقه الإمام الألويسي في ذلك فقال: وقرأ نافع {أن لعنة} بتخفيف {أن} ورفع {لعنة} و {أن غضب} بتخفيف أن وغضب فعل ماض والجلالة بعد مرفوعة، و {أن} في الموضعين مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن، ولم يؤت بأحد الفواصل من قد والسين ولا بينها وبين الفعل في الموضع الثاني لكون الفعل في معنى الدعاء فما هناك نظير قوله تعالى: ﴿أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ﴾ (النمل: ٨) فلا غرابة في هذه القراءة خلافاً لما يوهمه كلام ابن عطية.^(٣)

(١) المحرر الوجيز ج ٤ ص ١٦٧.

(٢) البحر المحيط ج ٦ ص ٣٩٩ وانظر البسيط ج ١٦ ص ١٤٣.

(٣) روح المعاني ج ١٠ ص ١٤٥ ط المكتبة التوفيقية.

مما سبق يتبين لنا أن: القراءة موافقة للعربية و"أن" المخففة لم يؤت بفاصل "قد أو السين" بينها وبين الفعل "غضب" لكون الفعل في معنى الدعاء فلا وجه لاستغراب ابن عطية واستقباح أبي على وخصوصا بعد توجيهه لهذه القراءة، فالقراءة متواترة سندا موافقة للعربية فلا سبيل إلى الطعن فيها بحال.

القراءة السابعة والثلاثون:

قال تعالى: ﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء: ١٧٦)

قرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبو جعفر "ليكة" بلام مفتوحة وبدون ألف وصل قبلها ولا همزة بعدها وفتح تاء التانيث غير منصرفة للعلمية والتانيث وطعن في هذه القراءة كثير من النحاة والمفسرين منهم المبرد وأبو على الفارسي والزمخشري وأبو البقاء والنحاس لأن "ليكة" كتبت على تخفيف الهمزة وليست علما لبلد وعلى هذا فتح "ليكة" لا يصح في العربية لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة وإليك تفصيل ذلك:

زعم أبو علي الفارسي عدم صحة هذه القراءة في العربية وأن رسم المصحف لا يدل عليها فقال: ومن زعم أنه يختار قراءة أهل المدينة وأنه اختار ذلك لموافقة الكتاب وهي في هذه السورة وسورة ص بغير ألف فإن ما في المصحف من إسقاط ألف الوصل التي مع اللام لا يدل على صحة ما اختار من قولهم "ليكة" وذلك لأنه يجوز أن يكتب في المصحف على تخفيف الهمزة وقول من قال لحرر كما كتبوا "الخبء" على ذلك فإذا جاز أن يكون إسقاط ألف الوصل لهذا ثبت أن ما اختاره "ليكة" لا يدل عليه خط المصحف ولا يصح ذلك لأمر آخر وهو أنه يجوز أن تكون الكتابة في هذين الموضعين وقعت على الوصل فكما أنه لا ألف ثابتة في اللفظ في قوله سبحانه "أصحاب الأيكة" فكذلك لم تكتب في الخط... فإذا بينت هذا علمت أن "ليكة" على تخفيف الهمزة وأن

فتح "ليكة" لا يصح في العربية لأنه فتح حرف الإعراب في موضع الجر مع لام المعرفة فهو على قياس من قال مررت بلحمر فاعلم.(^١)

وزعم الزمخشري وهم القائل أن ليكة اسم بلد وسببه رسم المصحف فقال: ومن قرأ بالنصب وزعم أن «ليكة» بوزن ليلة: اسم بلد، فتوهم قاد إليه خط المصحف، حيث وجدت مكتوبة في هذه السورة وفي سورة ص بغير ألف. وفي المصحف أشياء كتبت على خلاف قياس الخط المصطلح عليه، وإنما كتبت في هاتين السورتين على حكم لفظ اللفظ، كما يكتب أصحاب النحو لان، ولولى: على هذه الصورة لبيان لفظ المخفف، وقد كتبت في سائر القرآن على الأصل، والقصة واحدة، على أن «ليكة» اسم لا يعرف.(^٢)

وقال النحاس: وقرأ أبو جعفر ونافع " كذب أصحاب ليكة المرسلين" وكذا قرأ: في "ص"(^٣).

وأجمع القراء على الخفض في التي في سورة "الحجر"(^٤) والتي في سورة "ق"(^٥) فيجب أن يرد ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه إذ كان المعنى واحدا.(^٦)

واستبعد أبو البقاء أن تكون ليكة علما فقال: قوله تعالى: (أصحاب الأيكة) يقرأ بكسر التاء مع تحقيق الهمزة، وتخفيفها بالإلقاء وهو مثل الأنثى والأنثى: وقرئ "ليكة" بياء بعد اللام وفتح التاء، وهذا لا يستقيم إذ ليس في

(١) الحجة لأبي على ج٥ص٣٦٧وص٣٦٨.

(٢) الكشاف ج٤ص٤١٢.

(٣) سورة ص آية ١٢.

(٤) سورة الحجر آية ٧٨.

(٥) سورة ق آية ١٤.

(٦) الجامع لأحكام القرآن ج١٣ص١٣٤.

الكلام ليكة حتى يجعل علما، فإن ادعى قلب الهمزة لاما فهو في غاية:
البعد. (١)

وحكى مكى عن المبرد غلط هذه القراءة فقال: "ولم يعرف المبرد "ليكة"
على فعلة وإنما هي عنده أليكة دخلها حرف التعريف فأنصرفت وقراءة من فتح
عنده التاء غلط" (٢)

تفنيذ ما تقدم من طعون: وتعجب صاحب الإتحاف من هذه الجرأة العظيمة
على أئمة الأمصار فى القراءة فقال: "وتجروا على قرائها زعما منهم أنهم إنما
أخذوها من خط المصحف دون أفواه الرجال وكيف يظن ذلك بمثل أسن القراء
وأعلاهم إسنادا والأخذ للقرآن عن جملة من الصحابة كأبى الدرداء وعثمان بن
عفان وغيرهما (ﷺ) وبمثل إمام مكة وإمام المدينة وإمام الشام فما هذا إلا تجرؤ
عظيم وقد أطبق أئمة أهل الأداء أن القراء إنما يتبعون ما ثبت فى النقل
والرواية: " (٣)

وزاد الشهاب الخفاجى على توثيق صاحب الإتحاف السابق مانقل عن
المفسرين من الفرق بين الأليكة وليكة فقال: وقال بعض النحويين إنما هو
مكتوب فى هذين الموضعين على نقل الحركة فكتب على لفظه وقال أبو عبيد
إنى لا أحب مفارقة الخط فى القرآن إلا فيما يخرج عن كلام العرب وهذا ليس
بخارج عن كلامها مع صحة المعنى؛ وذلك لأننا وجدنا فى بعض كتب التفسير
الفرق بين الأليكة وليكة فليل ليكة اسم القرية التى كانوا فيها والأليكة اسم البلاد
كلها كالفرق بين مكة وبكة ثم وجدتها فى مصحف عثمان الذى يقال له الإمام

(١) إملاء ما من به الرحمن ج٢ ص١٦٩.

(٢) انظر معجم القراءات ج٦ ص٤٥٢.

(٣) إتحاف فضلاء البشر ج٢ ص٣١٩.

فى الحجر و"ق" الأيكة وفى الشعراء وص وعلى هذا قراء المدينة وهذا رد على ما قاله النحاة فإنهم نسبوا القراء إلى التحريف وليس بشئ قاله السخاوى فى شرح الرائية فلا عبرة بإنكار الزمخشري ومن تبعه كالمصنف "البيضاوى" وقوله فى هذه القراءة إنها على النقل غير صحيح قلت كيف يساء الظن بهؤلاء القراء النقلة وهم الموثقون وكيف نأخذ عنهم فى غير هذا إذا كانوا هنا لا يضبطون ما ينقلون؟ ثم إن ما يثبت أن جل اعتمادهم على الرواية: لا خط المصحف أنها جاءت فى (سورة الحجر: ٧٨) و(ق: ١٤) الأيكة ثم جاءت هنا فى وفى (ص: ١٢) "ليكة" عنهم فلو كان خط المصحف هو الحكم فى هذا لما اختلفت المواضع الأربعة ولكانت على ضبط واحد" (١)

وسبقه الإمام أبو حيان إلى ذلك فقال معقبا على من طعن فى هذه القراءة وخاصة الزمخشري فقال: قرأ الحرميان وابن عامر: ليكة هنا، وفى {ص} بغير لام ممنوع الصرف. وقرأ باقي السبعة الأيكة، بلام التعريف. فأما قراءة الفتح، فقال أبو عبيد: وجدنا فى بعض كتب التفسير أن: ليكة: اسم للقرية، والأيكة: البلاد كلها، كمكة وبكة، ورأيتها فى الإمام مصحف عثمان فى الحجر و {ق}: الأيكة، وفى الشعراء و {ص}: ليكة، واجتمعت مصاحف الأمصار كلها بعد على ذلك ولم تختلف. انتهى. وقد طعن فى هذه القراءة المبرد وابن قتيبة والزجاج وأبو عليّ الفارسي والنحاس، وتبعهم الزمخشري؛ ووهموا القراء وقالوا: حملهم على ذلك كون الذي كتب فى هذين الموضعين على اللفظ فى من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة، فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ففتح الياء، وكان الصواب أن يجيز، ثم مادة ل ي ك لم يوجد منها تركيب، فهى مادة مهملة. كما أهملوا مادة خ ذ ج منقوطة، وهذه نزغة اعتزالية، يعتقدون أن

(١) حاشية الشهاب ج ٧ ص ٢٠٦.

بعض القراءة بالرأي لا بالرواية: وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها، ويقرب إنكارها من الردّة، والعياذ بالله. أما نافع، فقرأ على سبعين من التابعين، وهم عرب فصحاء، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة. وأما ابن كثير، فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة، كمجاهد وغيره، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء، وسأله بعض العلماء: أقرأت على ابن كثير؟ قال: نعم، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة. قال أبو عمرو: ولم يكن بين القراءتين كبير يعني خلافاً. وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام، وهو عربي قح، قد سبق للحن، أخذ عن عثمان، وعن أبي الدرداء وغيرهما. فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة الحرمان مكة والمدينة والشام، وأما كون هذه المادّة مفقودة في لسان العرب، فإن صح ذلك كانت الكلمة عجمية، ومواد كلام العجم مخالفة في كثير مواد كلام العرب، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث.^(١)

وخلاصة ما تقدم أن هذه القراءة رويت عن الأئمة الثقات العدول وهم من هم شأنًا ومكانة تبوعوا إمامة القراءة في المدينة ومكة والشام مع توافر العلماء الثقات العدول فكيف يساء الظن بهم ولقراءتهم وجه تفسيرى كما ذكر أبو عبيد وغيره بأن "ليكة" اسم أعجمى للبلد التي يسكنوها فهي ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة والتأنيث ولهذا فتحت تاء التأنيث فالقراءة متواترة سندًا موافقة للعربية متنا فلا سبيل إلى الطعن إليها بحال.

القراءة الثامنة والثلاثون:

قال تعالى: ﴿ قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِّن قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٤﴾ ﴾ (النمل: ٤٤)

قرأ ابن كثير برواية: قنبل "سأقيها" بهمز الألف "ساق" حملا له على جمعه سوق وهذه القراءة طعن فيها ابن مجاهد وأبو علي الفارسي بأن هذه القراءة لا وجه لها. وإليك تفصيل ذلك:

نفى ابن مجاهد وجه هذه القراءة فقال: "همز ابن كثير وحده" عن ساقها" في رواية: أبي الإخريط "بالسوق" و"على سوقه" قال أبو بكر ولم يهزم "يوم يكشف عن ساق" ولا وجه له، وقرأت على قنبل عن النبال بغير همز... قال البرزى وأنا لا أهمز من هذا شيئا وكذلك ابن فليح لا يهزم من هذا شيئا" (١)
قال أبو علي الفارسي - بعد أن ذكر كلام ابن مجاهد -: أما الهمز في ساقها و"ساق" فلا وجه له. (٢)

نفية ما تقدم من طعون:

احتج لهذه القراءة ابن خالويه فقال: "قرأ الأئمة بإرسال الألف إلا ما قرأه ابن كثير بالهمز مكان الألف وله في ذلك وجهان:
أحدهما: أن العرب تشبه ما لا يهزم بما يهزم فتهمزه تشبيها به.
والآخر: العرب تبدل من الهمزة حروف المد واللين فأبدل ابن كثير من حروف المد واللين همزة تشبيها بذلك. (٣)

(١) السبعة لابن مجاهد ص ٤٨٣.

(٢) الحجة لأبي علي ج ٥ ص ٣٩١.

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٢٧٢.

وحكى الزمخشري السماع فى الجمع فأجرى عليه المفرد فقال: وقرأ ابن كثير «سأقيها» بالهمزة ووجهه أنه سمع سوقاً، فأجرى عليه الواحد. (١)
وكذا عند الزجاج وابن جنى وذهب ابن سيده وغيره إلى أنها لغة قال:
همز لمشابهة الألف الهمزة وقيل هى لغة كبأز. (٢)

وقال الشهاب: "يهمز ساق حملا على جمعه لأنه يطرد فى الواو المضمومة هى أو ما قبلها قلبها همزة فانجر ذلك بالتبعية على المفرد الذى فى ضمنه وادعاء أنها لغة فيه يأباه الاشتقاق وفيه رد على من قال إنها لا تصح. (٣)

وذكر الإمام أبو حيان أنها لغة مشهورة واستشهد عليها بالنظم فقال: وقرأ ابن كثير: قيل فى رواية: الأخریط وهب بن واضح عن سأقيها بالهمز، قال أبو علي: وهى ضعيفة، وكذلك فى قراءة قنبل: يكشف عن ساق، وأما همز السوق وعلى سوقه فلغة مشهورة فى همز الواو التى قبلها ضمة. حكى أبو علي أن أبا حية النميري كان يهمز كل واو قبلها ضمة، وأنشد:

أحب المؤقدين إلى موسى... (٤)

وذكر السمين ثلاثة أجه لهذه القراءة فقال: وقنبل روى همزها عن ابن كثير وضعفها أبو علي وكذلك فعل قنبل فى جمع ساق فى "ص" وفى الفتح همز واوه فقرأ "بالسوق والأعناق" فاستوى على سوقه" بهمزه مكان الواو... فأما همز الواو ففيها أوجه:

(١) الكشف ج ٤ ص ٤٥٨.

(٢) معجم القراءات ج ٦ ص ٥٢٨.

(٣) حاشية الشهاب ج ٧ ص ٥٠.

(٤) البحر المحيط ج ٧ ص ٧٦.